هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة 35 عاما في حزب البعث (5)

تأخر مغادرة أحمد حسن البكر من العاصمة البولندية انقذه من محاولة انقلاب كان ناظم كزار دبرها له

ابعاد صالح مهدي عماش اعطى صدام الفرصة للامساك بالملفات الاقتصادية وقيادة معركة تأميم النفط

اعدها: هارون محمد*

في بولندا.. البكر ينصبني رئيسا للجانب العسكري العراقي

بعد بلغاريا كانت بولندا المحطة التالية لزيارة البكر. وعقب الجلسة الأولى العامة للمفاوضات توزع الوفدان على لجان حيث كانت اللغة الانكليزية هي لغة التفاهم والتفاوض. وكنتُ قد توليتُ رئاسة الجانب العراقي للجنة الشؤون التجارية. وكان البكر يدعو رؤساء اللجان في الوفد العراقي بين وقت وآخر لمتابعة ما تم التوصل اليه، وهنا حدثت مشكلتان. تمثلت الأولى بمراوحة المفاوضات في المجال العسكري في مكانها، حيث كان الضباط العراقيون يواجهون صعوبات من نظرائهم البولنديون قد لا تنتهي مع انتهاء الزيارة .. وفوجئت بالرئيس البكر يطلب مني أن أترأس الجانب العراقي في المفاوضات العسكرية في محاولة لحل الصعوبات مما أثار استغرابي، فأجبت بالترحيب بأي مهمة إقتصادية، لكن المهمة الجديدة غريبة تماما عليّ، فلا معرفة عندي حتى بالمصطلحات الإنكليزية للتجهيزات والأمور الفنية العسكرية المختلفة. قال البكر: هذا لايهم كثيرا، الإخوان العسكر يساعدونك حين اللزوم ! قبلت المهمة على مضض وترأست الجانب العسكري العراقي في الجلسات التالية مع شعور عميق بالحرج، وأخيرا تم التوصل الى الإتفاق بعد تذليل الصعوبات القائمة، وبشّرت البكر بهذه النتيجة فعلت وجهه ابتسامة عريضة. أما المشكلة الثانية فكانت تكمن في اللجنة المتعلقة بمشروع كبريت «المشراق» التي لم تستطع التوصل الى حل المشاكل العالقة. ووضع الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن ـ الذي كان يترأس الجانب العراقي ـ اللوم على الجانب البولندي وتعنته.. وقد تضايق البكر من هذا التأخر فيما كانت اللجان الأخرى قد أنجزت أعمالها ووقعت الاتفاقات ضمن مدة الزيارة. وفي الليلة التي سبقت مغادرة وارسو رجا بعض أعضاء الوفد من البكر أن يبحث مع الرئيس البولندي، أثناء مرافقته له بالسيارة الى المطار المشكلة العالقة. في صباح اليوم التالي حزُمت الحقائب وأرسلت الى الطائرة العراقية الجاثمة في المطار قبل ساعتين من الاقلاع. وجاء الرئيس البولندي الى قصر الضيافة ورافق البكر بسيارته، وتبعته سيارات الوفد العراقي. وحين وصلنا الى صالة المطارعلمنا ان الرئيسين اتفقا على حل المشكلة في طريقهما الى المطار. واثر ذلك طلب البكر بقاء مرتضى سعيد عبد الباقي ـ وزير الخارجية ـ والدكتور فخري قدوري ـ رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية ـ وعدد من الخبراء في وارسو لاستكمال المباحثات. وعلى الفور أنزلت من الطائرة حقائب من سيبقى في وارسو وتلاشت فرحتنا بالعودة الى الوطن قبل يوم، كما يقول المثل.

توقيع اتفاقية كبريت «المشراق» في غياب البكر

بعد ان أقلعت الطائرة بالبكر وعدد من أعضاء الوفد باتجاه بغداد، توجهتُ ومرتضى وخبراء عراقيون الى وارسو مرة أخرى. وأثناء الغداء حاولت مع مرتضى حصر نقاط الخلاف ومعرفة خلفيته من كافة الجوانب عبر حوار مفتوح مع الخبراء العراقيين. وبدأتُ أسجل تلك النقاط وما لدى الجانب العراقي من ملاحظات وحجج. وبعد الظهر إجتمع الجانبان العراقي والبولندي، وتوصلنا الى اتفاق مرض خلال فترة لم تتجاوز ساعتين. عندها أشرفتُ شخصيا على تحرير الإتفاق الذي وقعه وزيرا للاقتصاد، وما إذا كان هذا هو الأسلوب الأمثل حين ينشغل رجال في قمة الدولة مثل البكر وصدام والسامرائي بتقارير حزبية واهية ؟.

لهذه الظروف القاسية قدمتُ يوم 9 حزيران (يونيو) 1970 استقالتي من وزارة الاقتصاد، لكن البكر رفضها بإصرار ووعد بحمايتي. إلاّ أن التقارير الحزبية استمرت وتواصلت معها المضايقات فقدمتُ استقالتي مرة أخرى يوم 22 آب (اغسطس) من العام نفسه وتكرر رفض البكر أيضا موجها اللوم الى الكوادر الحزبية، غير أن المضايقات لم تنته عند هذا الحد.

ولم يكن أمامي من بديل غير ترتيب قصة تمكنني من مغادرة البلاد، فارتأيت تسفير زوجتي أولا مع أولادي الثلاثة الصغار بحجة المرض والمعالجة في الخارج.

وبعد استقرارالعائلة لحقتُ بها مدعيا متابعة أوضاعها الصحية مع نيتي المبيتة بالإمتناع عن العودة الى بغداد. ومن ألمانيا بعثت للبكر بتاريخ 11 تشرين ثاني (نوفمبر) 1970 باستقالتي الخطية للمرة الثالثة، وحملها الى رئيس الجمهورية الدكتور جواد هاشم الذي تربطني معه زمالة قوية، وكان آنذاك وزيرا للتخطيط. لكن البكر لم يقبل الاستقالة وكتب عليها بخط يده: (لا يمكن، ويتمتع باجازة مفتوحة لحين الاطمئنان على اوضاع عائلته).

كان البكر، والحق يقال، يقدر عملي ويساندني على الدوام ويدرك على وجه اليقين أنني تعرضت الى ضغوط مزعجة واتهامات باطلة من بعض كوادر الحزب والقيادة.

البكر يرسل العزاوي لاقناعي بسحب الاستقالة

طلب البكر من حكمت العزاوي وكان يشغل منصب وكيل وزارة الإقتصاد وله موقع حزبي متقدم، التوجه الى ألمانيا لمقابلتي. حيث جاء في زيارة قصيرة وأبلغني بقرار البكر بعدم قبول الإستقالة، والتأكيد على اعتزاز القيادة بعملي والرغبة بعودتي بعد انتهاء المشاكل الصحية لعائلتي، وقدم لي صورة من تعقيب البكر الخطي على كتاب استقالتي.

بعد مغادرة العزاوي شعرت بان الوسيلة الوحيدة لتحقيق استقالتي هي البقاء في ألمانيا مغتربا وعدم الرجوع الى بغداد. استمرت هذه الحال الغريبة نحو عشرة أسابيع.

وفي جو مشحون ساد احدى جلسات مجلس قيادة الثورة ـ كما نقل لي فيما بعد ـ تقرر بتاريخ 25 كانون الثاني (يناير) 1971 إعفائي من منصب وزير الإقتصاد وكذلك إعفاء الدكتور جواد هاشم من منصب وزير التخطيط، وأذيع المرسومان الجمهوريان من إذاعة وتلفزيون بغداد في وقت واحد.

إذاعة إسرائيل تشنع عليّ وتسخر مني ـ رغم أن قرار الإعفاء أدخل البهجة في قلبي إلاّ أنه قد أدّى عمليا الى رفع (الحصانة) الرسمية عني وفتح ساحة الهجوم عليّ من قبل بعض الرفاق، وكانت إذاعة اسرائيل قدمت الوقود لذلك. فبعد أسابيع قليلة على قرار الإعفاء وفي برنامج (حديث أبن الرافدين) باللهجة العراقية الدارجة، أذاعت إذاعة اسرائيل يوم 19 شباط (فبراير) 1971 تعليقا ساخرا عليّ وعلى الدكتور جواد، سمعت التعليق وأنا في كولونيا، وربما كان الدكتور جواد هاشم يسمعه من بيته في بغداد آنذاك، حيث جاء في تعليق الاذاعة المطول الذي حصلت على نصه من اذاعة بغداد لاحقا:

(يا حضرات المستمعين مساكم الله بالخير. قبل ثلاثة أسابيع تقريبا دولة البعث بالعراق ومجلسها الثورجي طلعوا مرسوم عزلوا اثنين من وزراء البعث من وظيفتهم هم الدكتور فخري قدوري وزير الاقتصاد والدكتور جواد هاشم وزير التخطيط ومثل ما كالت جريدة المحرر اللبنانية الطلعت يوم 31 / 1 / 1971 الدكتور فخري قدوري والدكتور جواد هاشم انهزموا من العراق بليل اظلم وعافوا الحكم والحزب والوظيفة كبل ما يطلع امر عزلهم بشهر ونص تقريبا. الربع للموا غراضهم خفيف الحمل غالي الثمن مجوهرات فلوس ذهب والماز وياها دفاتر الجيكات حسابهم بالبنوك بخارج العراق، الدكتور فخري قدوري ورفيقه الدكتور جواد هاشم غلكوا بيوتهم بالعراق واخذوا عوائلهم وشردوا خارج العراق، واهنا صاروا حكام البعث بالعراق مثل بلاع الموس ان طلعوه جرحهم وان بلعوه كتلهم وحايرين شلون يدبرون فضيحة حزبهم وحكمهم، حتى شعب العراق ميدري شكش ماكش، وكبل ما يطلعون حكام البعث بالعراق امرهم بالعزل دزولهم الهل وزيرين طارش ينخاهم ويقنعهم حتى يرجعون للعراق وانطوهم كلام شرف يرجعون لشغلهم وكلشي ميصير عليهم اذا رجعوا، لكن كل التوسيلات والتقنيعات ابد ما فادت، ورجع الطارش ايد من وره وايد من جدام بليه الوزيرين). ذلك ما رددته اذاعة اسرائيل وهي من أجهزة الإعلام المغرضة، وأوجدت عبره مناخا للكيد لي داخل الحزب في العراق وترويج الشائعات عني، بل ذهب البعض منهم الى المطالبة بتصفيتي في آخر المطاف (انقاذا لسمعة الحزب).

التهديدات أجبرتني على العودة

إضطر البكر في أواخر آذار (مارس) لإرسال حكمت العزاوي مرة أخرى لمقابلتي في المانيا وطلب عودتي الى بغداد. وسرعان ما لمست من خلال الحديث أن القيادة تريد امتحاني هذه المرة. فإن عدتُ الى بغداد زالت الشكوك والتقولات، وإن رفضتُ تعززت الشكوك وانفتح باب الملاحقة والتصفية.

وهكذا قررتُ في شهر نيسان (ابريل) العودة منفردا الى بغداد تاركا العائلة في ألمانيا بعيدا عن الإحتمالات المرة، حيث جرى لي استقبال ودي في مطار بغداد الدولي، وكان على رأس المستقبلين حكمت العزاوي، ثم استقبلني البكر في اليوم التالي بعناق حار والفرحة على وجهه وكأنه يقول «خلصنا من مشكلة كبيرة»!. بعد بضعة أيام أصدر مجلس قيادة الثورة في يوم 27 نيسان (ابريل) 1971 قرارا بتعييني عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة، وخُصص لي مكتب في المجلس الوطني مجاور لمكتب صالح مهدي عماش الذي كان يشرف على الأمور الإقتصادية في تلك الفترة. وكان عماش سعيدا للغاية بعودتي والعمل بجانبه، وهو الذي أبلغني بقرار تعييني في المنصب الجديد قبل صدوره رسميا من مجلس قيادة الثورة.

وهكذا طويتُ بعودتي الى العراق صفحة سوداء كانت تمسني في الصميم وكادت تقضي على حياتي.

التعرف على صدام حسين عن قرب

يوم 27 نيسان (ابريل) من عام 1971 صدر قرار بتعييني عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة وباشرت عملي في المجلس الوطني في مكتب مجاور لمكتب صالح مهدي عماش الذي كان يوافيني بالمسائل الإقتصادية لدراستها باعتباره المشرف على الجوانب الإقتصادية في البلاد. وأثناء العمل مرّاسم صدام مرتين، الأولى عندما تناولتُ في مذكرة مختصرة قضية التخطيط بعيد المدى وأهمية الأخذ به ضمن إمكانيات البلاد، ووجهت المذكرة الى عماش بطبيعة الحال (1). وبعد أيام قليلة عادت اليّ المذكرة وتبين من الملاحظات المدونة عليها أن عماش وبعد اطلاعه على المذكرة أحالها بهامش: (الى الرفيق أبو عدي أرجو الإطلاع). وفي المرة الثانية عندما كان عماش يعد العدة لزيارة إحدى الدول على رأس وفد ويطلب مني التهيوء. وذات يوم وجدته منزعجا بسبب المماطلة في الموافقة على الزيارة، وحين سألته لماذا تماطل تلك الدولة؟ أجاب: ليس الدولة التي تماطل، أنما أبو عدي غير موافق!. ومنذ تلك الأيام لمست لأول مرة الدورالمؤثر الذي يلعبه (أبو عدي). لم تمض فترة طويلة حتى أعفي عماش من مناصبه في 28 أيلول (سبتمبر) 1971 وحلّ صدام محله في الإشراف على المجالات الإقتصادية، وبذلك أصبح ارتباطي الرسمي به. ومنذ تلك الأيام وعلى مدار سنوات عديدة توطدت علاقتي مع صدام وازدادت معرفتي به، وكان يحمل لقب (السيد النائب) حتى أواسط عام 1979. كان مكتب صدام في الطابق الأرضي من بناية المجلس الوطني الأنيقة ويتكون من غرفته الرحبة وغرفة سكرتيره الرائد علي العبيدي، وما بينهما غرفة انتظار واسعة.. وبقي مكتبه هكذا لسنوات عديدة لاحقة. كان صدام في السنوات الثلاث الأولى ـ منذ أحداث تموز 1968 وحتى تاريخ إبعاد عماش في ايلول (سبتمبر) 1971 ـ بعيدا عن الأمور الإقتصادية، ومنصرفا للأمور الحزبية والسياسة العامة والقضايا الجوهرية. بعدها جمع بيده المهمات الإقتصادية أيضا وفي مقدمتها مجلس التخطيط ومكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ولجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات. وكانت هذه المهمات تمده بمعرفة جديدة وشكلت له الأرضية الواسعة التي أرادها لتصاعد نجمه.

صاحب قدرات في التحليل والاستماع الى الرأي المقابل

ومن خلال عضويتي في مجلس التخطيط ولجنة المتابعة ورئاستي لمكتب الشؤون الإقتصادية ومرافقتي لصدام في زياراته الخارجية العديدة، كنت ألمس قدرته الفائقة في التحليل المنطقي للأمور والإستماع للرأي المقابل وقدرته على حسم الأمور ومراعاته للعلاقات الإجتماعية. كان متأنيا في كلامه ويحسب جيدا لما يتفوه به، ومولعا بقراءة سيرة الشخصيات البارزة في التاريخ الحديث وفي مقدمتهم ستالين. وكان الإنسان يلمس تفكيره العميق بعيد المدى والوصول الى أهدافه على مراحل وإن بقي مضمونها سرا في قلبه أحيانا كثيرة. وإذا كان صدام طبع سلوكه في البداية برداء التواضع والإستماع للرأي الآخر، إلا أن الطموح الشخصي دفع به بالتدريج الى أقصى درجات التعالي والفردية والقسوة التي أصبحت تخيّم على تفكيره الإستراتيجي وتصرفه اليومي. ويبدو ان نشأته الريفية القاسية وسلوكيته المتصفة بالخشونة والمجازفة أيام الصبا أرست فيه جذورا عميقة غذت تصرفاته على صعيد الحزب والدولة عبر العقود اللاحقة. من هنا يمكن تفسير حلقات التطور منذ أحداث تموز (يوليو) 1968، فقد تفرغ صدام لتعزيز دوره داخل الحزب ومجلس قيادة الثورة أولا، حيث بدأ يصفي العناصر المنافسة له الواحد تلو الآخر، ثم وضع بيده مهمات البلاد الإقتصادية، وقاد العديد من المنجزات الوطنية التي ساهمت برفع مكانته، وفتح علاقات التعاون مع دول عديدة وقدم شخصيته على الصعيدين العربي والدولي، وتعامل مع تشكيل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية كضرورة مرحلية. وكان معيار تبنيه أو رفضه لأية خطوة يكمن في مدى انسجامها او تعارضها مع تطلعاته في السيطرة على الحكم وحده. وأحكم السيطرة على جميع أجهزة الأمن والمخابرات واستخدمها أدوات لحمايته وإرهاب وتصفية مناوئيه أينما كانوا ولأية فئة انتموا. واستخدم الإرهاب تجاه حزب البعث نفسه فسلخ منه أسسه وشوه أهدافه وحوله الى جيش مدني لخدمة منهجه الشخصي. لم يكن القياديون في حزب البعث، منذ الفترة الأولى، غافلين عن قراءة مؤشرات الحكم الفردي مستقبلا، إلاّ أن منهم من قبل وانضم اليه، فيما رفض بعض آخر وقاومه ولقي حتفه في النهاية فرادا ومجموعات. وقد مرّ صدام بسلسلة من محاولات الصد والردع والإطاحة وخرج من كل منها بقبضة حديدية أكثر شدة. وجاءت استقالة البكر من جميع مناصبه يوم 16 تموز (يوليو) 1979 ليكمل صدام قاعدة تحركه. فبعدها بثلاثة أسابيع تم إعدام مجموعة الواحد والعشرين من رفاقه في مجلس قيادة الثورة وخطوط الحزب المتقدمة في يوم واحد 8 آب (اغسطس) بحجة التعاون مع سورية والإطاحة به، في واحدة من أوسع حلقات التصفية الرفاقية (2).

لم يكن صدام يطمح أن يصبح قائدا للعراق فحسب بل زعيما للنهضة العربية المعاصرة وشخصية بارزة على الصعيد الدولي. كانت له صفات تساعد على تحقيق طموحه لكن كانت له في الوقت ذاته صفات سلبية أقوى دمرت ما كان يصبو اليه. فداء العظمة حجب عنه القدرة على التمييز بين ما هو سليم وما هو غير سليم، وأباح الدم والحديد لما كان يريد، وقضى في النهاية على أحلامه بيده كما قضى أمثاله في التاريخ القديم والحديث. وكان العراق الضحية الكبرى التي تجاوزت حدود التصور بجميع المعايير.

صدام يمسك بالهيئات الإقتصادية

خلال فترة العام الأول لتسلم صدام مهمة الإشراف على المجالات الإقتصادية حدثت تطورات هامة في البلاد من أبرزها تأميم النفط وما تطلبه من استعدادات واسعة ومعالجة المشاكل الناجمة. وأنشأت هيئة دائمية عليا للنفط (لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات) برئاسة صدام وكنتُ عضوا فيها، ولجنة الخط الإستراتيجي النفطي باشراف صدام وكنتُ عضوا فيها أيضا، الى جانب إشراف صدام على مجلس التخطيط والمكتب الإقتصادي لمجلس قيادة الثورة واللجان المؤقتة والمفاوضات العديدة. وأدى ذلك الى تنامي صلتي الرسمية به حيث كنت ألتقيه يوميا تقريبا وربما عدة مرات في اليوم الواحد. بات صدام مشغولا بالجوانب الإقتصادية يوما بعد يوم باعتبارها مفتاح تقدم البلاد وقاعدة ارتقائه. وكان يحول مناقشة القضايا الإقتصادية أحيانا الى شبه مهرجانات يحضرها أعضاء من مجلس قيادة الثورة، وأحيانا رئيس المجلس أيضا، وأعضاء القيادة القطرية، بل وخطوط الحزب المتقدمة. واستهدف صدام، حسب قوله، تعريف القياديين بالقضايا الإقتصادية وطبيعتها المتشابكة غير السهلة، كي يدركوا عظم مسؤوليتها. وكان صدام الشخص الوحيد تقريبا بين القياديين الذي يتداخل في مناقشة القضايا بتفصيل، ويضفي عليهم الانطباع بمعرفته الواسعة بالتعابيروالمفاهيم العلمية الدقيقة التي كان قد التقطها من الخبراء والمستشارين في وقت سابق.

تعييني رئيسا للمكتب بدلا من تايه عبد الكريم

في أحد أيام شهر تشرين الأول (اكتوبر) 1972 دخلتُ مكتبه لعرض مسألة كنت أتابعها باعتباري عضوا في مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة (3). قال لي: إن هذا المكتب مهم فلماذا لا تعمل على تطعيمه بعناصر تستطيع استيعاب مهماته المستقبلية؟ أجبته: إن المكتب يضم حاليا عضوا متفرغا واحدا فقط هو أنا وأعمل فيه منذ حوالى عام ونصف العام، وإن توسيعه واختيار عناصر له من مهمات رئيس المكتب، فسألني : ومن هو رئيس المكتب؟. أجبته: الرفيق تايه عبد الكريم (4). فسكت صدام، وتركت غرفته. في اليوم التالي، صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بتعييني رئيسا للمكتب، وبقي صدام طيلة سنوات عديدة يدعم هذا المكتب وجعله قريبا منه، فخصص له جناحا كاملا في الطابق الأول من بناية المجلس الوطني، ونما عدد الأعضاء والمستشارين مع جهاز إداري مستقل (5). لم تكن هناك قضية ذات طبيعة مالية اواقتصادية أمام مجلس قيادة الثورة إلاّ وتحال الى المكتب لأعطاء الرأي أولا. وكانت القضايا تحال بهامش مباشر من البكر او صدام او بطلب من مكتب أمانة السر لمجلس قيادة الثورة، ولا أتذكر قضية أوصى بها المكتب ولم يؤخذ بها إلاّ في حالة أو حالتين طيلة فترة عملي فيه نحو ست سنوات. كان صدام يحيل أحيانا الى المكتب قضايا معروضة على مجلس التخطيط او على لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات، اللتين تخضعان لرئاسته، بل وكانت تحال اليه أحيانا قضايا الخلاف بين الوزارات والمشاكل الخلافية بين وزير ما وأجهزة وزارته، ولهذا كان المكتب يضطر لدعوة الوزراء المعنيين للمناقشة ومن بينهم أعضاء في مجلس قيادة الثورة. وقد تسبب هذا، من ناحية أخرى، بإثارة بعض الحساسية تجاه المكتب من هذا الطرف او ذاك (6) .

صدام يتابع القضايا المطروحة على مجلس التخطيط بدقة

كان صدام يتابع القضايا المطروحة على مجلس التخطيط بدقة ويطالع الملف الضخم على جدول أعماله مسبقا، ويعطي الكلمة لمن يريد دون مقاطعة، ويتداخل هو في النقاش قليلا مستمعا بامعان للملاحظات والحجج، ثم يأخذ بالمقترح الأصوب. كانت جلسات مجلس التخطيط أهم وأوسع الإجتماعات الدورية في المجال الاقتصادي. فمن خلاله توضع خطة التنمية الخمسية للبلاد لإقرارها من قبل مجلس قيادة الثورة، وكذلك الحال بالنسبة للمناهج الإستثمارية السنوية. فهو محفل المناقشة والقرارات لتنمية مختلف القطاعات والمناطق في البلاد، ومن خلاله يجري إقرار المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة بمئات الملايين من الدنانير. يحضر الجلسات الوزراء وأعضاء في مجلس قيادة الثورة ، والأعضاء المتفرغون في مجلس التخطيط، ورؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط الى جانب الخبراء والمسؤولين المعنيين بالقضايا المطروحة. ويغتنم صدام أحيانا هذا المحفل الواسع لدعوة رفاق في الخطوط الأمامية للحزب ليتسلحوا بالثقافة الإقتصادية وأسلوب ادارة الدولة. كان صدام يُدخل جانب العلاقات الخارجية في الموازنة النهائية لمعايير إحالة المشاريع. وكانت العلاقات مع فرنسا ودول الكتلة الشرقية ـ وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي آنذاك ـ رست على أسس متينة في النصف الأول من عقد السبعينات فيما كان صدام يراعي تلك العلاقات قبل اتخاذ قرار إحالة المشاريع على الشركات للتنفيذ، ويدخل هذا المعيار حيثما تركت معايير الموازنة الإقتصادية والفنية مجالا لذلك. ولم يكن صدام يخفي ذلك، بل كان يتكلم به في الإجتماع كعامل موضوعي في السياسة العامة، وكان هذا العامل يجد تطبيقه تجاه هذا البلد او ذاك حسب العلاقة القائمة او الرغبة في المغازلة.

لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات

تمثل اللجنة المذكورة التي يترأسها صدام أحد أهم المفاصل الإقتصادية للبلاد بحكم إشرافها على قطاع النفط والثروة المعدنية وما يرتبط بهذا القطاع الأساسي من سياسات ومشاريع ومفاوضات، وقد ضمت في عضويتها رئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ووزير النفط والمعادن ووزير الخارجية ووزير الداخلية ومسؤول المكتب العسكري في الحزب ومدير مكتب العلاقات العامة (جهاز المخابرات). وكان عدنان الحمداني ـ سكرتير اللجنة ـ يهيئ جدول الأعمال ويدون محاضر الجلسات ويتابع تنفيذ القرارات. كان صدام يعقد جلسات اللجنة في مكتبه ويدير الإجتماع بهدوء ويمنح الوقت الكافي للمداخلة ويستمع للآراء بعناية ويتخذ القرار استنادا الى حصيلة المناقشات. كانت سياسات ومشاريع كل من وزارة النفط والمعادن وشركة النفط الوطنية مسيطرة على جدول أعمال اللجنة، حيث تجري مناقشتها والبت فيها مباشرة، او ترفع الى مجلس قيادة الثورة إن لزم الأمر ذلك، الى جانب المهام والصلاحيات الواسعة الممنوحة للجنة بموجب قانون تنفيذ المشاريع الكبرى لعام 1973. كان صدام يعتمد على عدنان الحمداني اعتمادا كبيرا ويضع فيه ثقة عالية.

عماش مع نظيره البولوني في مفاوضات كبريت المشراق، وخلفهما الرفاعي وقدوري والسفير العراقي في وارسو

هوامش:

(1) في أواخر العام المذكور تشكلت رسميا أول هيئة فنية للتخطيط بعيد المدى ضمن وزارة التخطيط.

(2) تم تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص ـ وكما وردت الأسماء في قرار المحكمة الخاصة بـ : محمد عايش حمد ، محي عبد الحسين مشهدي ، عدنان حسين عباس الحمداني ، محمد محجوب مهدي ، غانم عبد الجليل سعودي ، خالد عبد عثمان الكبيسي ، طاهر أحمد أمين ، وليد محمود سيرت ، غازي إبراهيم أيوب ، نوري حمودي أحمد ، عبد الخالق إبراهيم خليل السامرائي ، ماجد عبد الستار فاضل السامرائي ، وليد صالح محمد الجنابي ، وليد إبراهيم إسماعيل الأعظمي ، إبراهيم عبد علي جاسم ، بدن فاضل عريبي ، طالب محمد صويلح ، إسماعيل محمود إبراهيم النجار ، نافع حسين علي الكبيسي ، حازم يونس عبد القادر ، خليل إبراهيم القصاب.

(3) هذا المكتب هو أحد المكاتب الاستشارية الستة لمجلس قيادة الثورة المنشأة بالقانون رقم 191 لسنة 1968 المنشور في الجريدة الرسمية في 30 كانون الأول (ديسمبر) 1968، ومهمتها الأساسية إبداء المشورة لمجلس قيادة الثورة .

(4) تايه عبد الكريم أحد أعضاء حزب البعث القدماء وتدرج في مراكزه الحزبية حتى وصل الى عضو في القيادة القطرية، وأصبح وزيرا للنفط لسنوات.

(5) من بين أعضاء المكتب المتفرغين ـ مع الإشارة الى مراكزهم السابقة ـ كان السادة : الدكتور جواد هاشم وزيرالتخطيط والدكتورعبد الرحمن منيف عضو قيادي قديم ورئيس تحرير مطبوعة اقتصادية، وعفيف الراوي وكيل وزارة الري والدكتور كاظم السعيدي أستاذ المالية والتشريع المالي في جامعة بغداد ويوسف اللوس ـ أستاذ في جامعة بغداد.

(6) أصبحت للمكتب مكانة مرموقة بين أجهزة الدولة، فلجأت بعض الجهات الى المكتب لحل قضاياها العالقة رغم عدم وجود علاقة رسمية لها بالمكتب، ومن بين الأمثلة طلب رئاسة جامعة بغداد إبداء الرأي في القضية المطروحة لديها بشأن ترقية الدكتورابراهيم كبة الى لقب أستاذ، وأرفقت بالطلب منجزاته وسيرته العلمية. وقد أوصى المكتب في حينه بمنحه اللقب الجامعي المذكور. وبالمناسبة يعتبر ابراهيم كبة من طاقم الجامعة الاقتصادي العريق وأحد الشخصيات اليسارية المعروفة في البلاد، وكان وزيرا للإقتصاد ثم وزيرا للإصلاح الزراعي في حكومة عبد الكريم قاسم عقب ثورة تموز 1958.

* كاتب عراقي يقيم في بريطانيا